



*International Journal of Al-Turath In Islamic
Wealth And Finance*, Vol. 3 No. 1 (2022) 156-192
E-ISSN: 2716-6856
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance
Copyright © IIUM Press

آلية توظيف أسلوب العينات غير الإحصائية في عملية الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية

The Mechanism of Employing the Method of Non-Statistical Samples in The Process of Sharia Supervision in Islamic Financial Institutions

Tahani Ali Hakami
Faculty of Business Administration, Jazan University,
Jazan, Saudi Arabia
thakami@jazanu.edu.sa

Abdulmajid Obaid Hasan Saleh
IIUM Institute of Islamic Banking and Finance (IiBF)
International Islamic University Malaysia
alamri@iium.edu.my

الملخص

يهدف البحث بشكل رئيس إلى تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من استخدام أسلوب العينات غير الإحصائية في عمليات المراجعة والرقابة الشرعية لديها من خلال تقديم معرفة متكاملة عن أسلوب العينات غير الإحصائية وتكييفها مع مبادئ الشريعة الإسلامية. يسعى البحث إلى الإجابة عن سؤال رئيسي وهو: كيف يمكن توظيف أسلوب العينات غير الإحصائية في الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية؟ يتبع البحث المنهجى النوعي من خلال تحليل محتوى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث للإجابة على تساؤل البحث الرئيس. توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: لتطبيق أسلوب العينة في عملية الرقابة الشرعية لا بد من توفر عناصر مثل: موارد بشرية مؤهلة شرعياً ومهنية، توفر مرجعية شرعية، الفصل بين المصالح المتعارضة محاسبياً وإدارياً وشرعياً، توفر فريق تدقيق شرعي داخلي. هناك عدة تقارير تصدر عن المراجع الشرعي مثل: تقارير الزيارة الميدانية، تقارير المتابعة، التقرير الختامي، حيث توضح مدى التزام المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية. ينتج عن العينات الإيجابية أثراً شرعياً تؤكد سلامة سياسات واجراءات المصارف

الإسلامية في تعاملاتها المالية مع المستفيدين، ويمكن توضيح الآثار الشرعية المترتبة على العينات الإيجابية بما يلي: اثبات حل الأرباح المعاملات المالية، اثبات وجوب إخراج الزكاة، الحكم على باقي المعاملات المالية وفق العينة الإيجابية بأنها خالية من المخالفات الشرعية، اصدار التقرير الشرعي النظيف يبين أن التعاملات المالية للمصرف تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، اثبات نسبة العينة أو تقليل حجمها.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الشرعية، العينات غير الإحصائية، العينات الإيجابية، المؤسسات المالية الإسلامية.

Abstract

The research aims mainly to enable Islamic financial institutions to use the non-statistical sampling method in their Shariah audit and supervision processes by providing integrated knowledge of the non-statistical sampling method and adapting it to the principles of Islamic Sharia. The research seeks to answer a main question: How can the non-statistical sampling method be employed in Shariah supervision in Islamic financial institutions? The qualitative methodological research is followed by analyzing the content of previous studies related to the research topic to answer the main research question. The study reached results, the most important of which are: To apply the sampling method in the Shari'a control process, elements such as: legally and professionally qualified human resources, availability of a legitimate reference, separation of conflicting interests accounting, administratively and legally, the availability of an internal Shari'a audit team. There are several reports issued by Sharia auditors, such as: field visit reports, follow-up reports, and the final report, which show the extent to which banks comply with the provisions of Islamic Sharia in relation to financial transactions. Positive samples result in legitimate effects that confirm the integrity of the policies and procedures of Islamic banks in their financial dealings with the beneficiaries, and the legitimate effects of positive samples can be clarified by the following: Proving the solution to profit financial transactions, proving that Zakat must be paid, judging the rest of the financial transactions according to the positive sample that they are free of Shari'a violations, issuing a clean Shari'a report showing that the bank's financial transactions are in accordance with the provisions of Islamic Shari'a, proving the percentage of the sample or reducing its size.

Keywords Shari'a supervision, Non-statistical samples, Positive samples, Islamic financial institution.

1. مقدمة

يعد مفهوم الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية امتداداً لنظام الحسبة في الإسلام، وقد تزايدت الحاجة إلى تطبيقه مع تزايد استخدام المصرفية الإسلامية في الآونة الأخيرة في العديد من الدول الإسلامية. تعتمد الرقابة الشرعية على علم التدقيق والمراجعة المستخدمة على نطاق واسع في النظم المالية التقليدية. ويهدف هذا العلم بشكل رئيس إلى التأكد من التزام المؤسسات المالية بالنظم والقوانين المعتمدة. يبقى أن نشير أن علم التدقيق والمراجعة استخدم في التدقيق الشرعي، وجرت محاولات حثيثة لتكييفه لضبط المعاملات المالية للمؤسسات المالية الإسلامية للتأكد من موافقتها لمبادئ الشريعة الإسلامية. وعليه تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على عملية الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية باستخدام الأساليب الحديثة في المراجعة والتدقيق الشرعي، ومنها الرقابة باستخدام العينات الإحصائية التي أصبحت شائعة الاستخدام بدلاً من عملية المسح الشامل الذي يترتب على استخدامها تكاليف مرتفعة ووقت طويل وجهد مضي.

1.1. أسئلة البحث

يسعى البحث إلى الإجابة عن سؤال رئيسي وهو: كيف يمكن توظيف أسلوب العينات غير الإحصائية في الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية؟ ويمكن تقسيم سؤال البحث الرئيس إلى نقاط رئيسية مبينة كما يلي:

- 1) ماهي ضوابط استخدام العينات في الرقابة الشرعية وفق أسلوب العينات غير الإحصائية، وماهي خطوات اجرائها؟
- 2) ماهي أنواع الخطط في الرقابة الشرعية باستخدام العينات غير الإحصائية؟

3) ماهي أنواع التقارير في عملية الرقابة الشرعية وفق أسلوب العينات غير الإحصائية؟

4) ماهي الآثار الشرعية المترتبة على العينات غير الإحصائية الإيجابية؟

1.2. أهداف البحث

يهدف البحث بشكل رئيس إلى تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من استخدام أسلوب العينات غير الإحصائية في عمليات المراجعة والرقابة الشرعية لديها من خلال تقديم معرفة متكاملة عن أسلوب العينات غير الإحصائية وتكييفها مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويمكن تقسيم الأهداف الفرعية للبحث إلى النقاط التالية:

- 1) معرفة ضوابط استخدام العينات في الرقابة الشرعية وفق أسلوب العينات غير الإحصائية، وخطوات اجرائها.
- 2) معرفة أنواع الخطط في الرقابة الشرعية باستخدام العينات غير الإحصائية.
- 3) معرفة أنواع التقارير في عملية الرقابة الشرعية وفق أسلوب العينات غير الإحصائية.
- 4) معرفة الآثار الشرعية المترتبة على العينات غير الإحصائية الإيجابية.

2. المطلب الأول: ضوابط استخدام الرقابة الشرعية بأسلوب العينات

غير الإحصائية وخطوات اجرائها

تعتبر المعاينة الإحصائية من العمليات الأساسية في الرقابة على العمليات المالية والإدارية، ولهذا فقد قام العديد من الباحثين بصياغة عملية الرقابة على عمل المؤسسات

المالية باستخدام المعاينة الإحصائية على شكل خطوات عملية. ويمكن توظيف هذه الخطوات في عمليات الرقابة الشرعية على عمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. اختلفت اساليب المعاينة الإحصائية كأداة للرقابة بحسب حجم المؤسسة المالية والعمليات المالية والإدارية فيها.

2.1 ضوابط استخدام العينات في التدقيق الشرعي

تشير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الأيوبي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2020، ص 77) إلى أن هناك ضوابط لاستخدام العينات في التدقيق الشرعي، ومنها:

- **العامل الأول:** مدى كفاءة نظام الرقابة الشرعية الداخلية: وتشير كفاءة النظام الداخلي للمصرف الإسلامي إلى قدرة النظام على اكتشاف أي مخالفة شرعية، وملاحظتها بالسرعة المطلوبة. ويكون النظام الداخلي للمؤسسة فعال وكفاء إذا كانت عناصره متحققة، وهذه العناصر هي:
 - موارد بشرية مؤهلة تأهيلاً مهنيًا وشرعياً.
 - توفر مرجعية شرعية متكاملة وتوفر أدلة عملية وسياسات واجراءات وصلاحيات في المؤسسة.
 - الفصل بين المصالح المتعارضة محاسبياً وإدارياً وشرعياً، فلا يمكن أن يكون المدقق الشرعي موظفاً إدارياً في المصرف، كما لا يمكن أن يكون تابعاً في المسؤولية الإدارية لأي مستوى إداري يمكن أن يخضع للتدقيق من قبله.

● توفر فريق تدقيق شرعي داخلي يتمتع بالكفاية والكفاءة المهنية والشرعية والصلاحيات التي تمكنه من أداء مهامه على أكمل وجه. ومن الجدير ذكره أنه كلما زادت قوة النظام الداخلي للمؤسسة المالية الإسلامية كما احتجنا إلى حجم عينة أقل.

- **العامل الثاني:** طبيعة وصفات العمليات من حيث نمطية العمليات المنفذة من حيث المساهمة في دخل المؤسسة: ويساعد هذا العامل على اختيار عينات أقل نسبة منها في حال عدم النمطية أو ضعف استخدام النظم الآلية .

- **العامل الثالث:** طبيعة العمليات من حيث حجومها المالية وأهميتها النسبية من حيث المساهمة في دخل المؤسسة: يساعد هذا العامل في اختيار عينات أكبر نسبة منها في حال صغر الحجم المالي، والمساهمة البسيطة في دخل المؤسسة.

- **العامل الرابع:** الأخطاء السابقة: يساعد هذا العامل في جعل تقدير حجم العينات أكثر ملاءمة لواقع النشاط محل المراجعة.

- **العامل الخامس:** العامل الشرعي: ويقصد به أن يكون هناك رأي شرعي بشأن اختيار العينة بحجم ما (مثل: 10% ، 15% ، 25% ، 30% ، 50% وهو مبني على العوامل الموضوعية السابق ذكرها .

يضيف (زغرب، 2010، ص 34) في دراسته أن هناك عوامل يجب أخذها بعين الاعتبار عند اجراء التدقيق باستخدام المعاينة الإحصائية:

1- أن تكون عملية التدقيق ممثلة للمجتمع الأصلي كله، بحيث تحمل عينة التدقيق ذات الخواص التي يتميز بها مفردات المجتمع الأصلي.

- 2- أن يكون حجم العينة كافياً لتكون تقديرات العينة ممثلة للمجتمع الأصلي وتحقق الغرض من عملية التدقيق والمراجعة الشرعية.
- 3- أن تكون لمفردات العينة فرص متساوية ومستقلة للاختيار، وذلك حسب الأسلوب العشوائي لوحدات المعاينة.
- 4- أن تكون اخطاء غير المعاينة أقل ما يمكن.
- 5- أن تسمح طريقة اختيار عينة التدقيق بحساب مقياس لتقدير اخطاء المعاينة.

2.2 خطوات استخدام العينات في التدقيق الشرعي

اجريت العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت الخطوات الإجرائية لعملية التدقيق الشرعي. فيمكن الإشارة إلى أن هذه الدراسات اتفقت على هدف الرقابة والتدقيق الشرعي بكونه ينحصر في عملية ضبط التزام المصارف الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية، ولكنها اختلفت في الإجراءات والخطوات المتبعة لتدقيق ومراجعة التزام هذه المؤسسات بالشريعة الإسلامية. يمكن أن نورد هنا عدد من الدراسات والبحوث التي حددت الإجراءات والخطوات لعملية التدقيق الشرعي باستخدام العينة الإحصائية ومنها:

2.3 دراسة زكريا 2019

تشير دراسة (زكريا، 2019، ص، 55) أن مرحلة الإعداد والتخطيط تعتبر من المراحل المهمة في عملية التدقيق الشرعي، حيث تعتبر مؤشر للجودة النوعية لعملية المراجعة. وينحصر عمل المدقق الشرعي بالتأكد من أن المؤسسة تقوم بمعاملاتها المالية بما

يوافق أحكام الشريعة الإسلامية وفق قرارات وتوصيات ومتطلبات الهيئة الشرعية التابعة للمؤسسة. ويضيف الباحث أن التخطيط يمر بمرحلتين رئيسيتين:

2.3.1 عملية الإطلاع

من المهم أن يكون المراقب والمدقق الشرعي على معرفة واطلاع بجملة من الأمور منها: المؤسسة المالية التي سوف تقوم بمراجعة أعمالها، الإجراءات المتبعة في هذه المؤسسة، مطابقة الإجراءات المعمول بها في المؤسسة المالية مع قرارات وتوصيات الهيئة الشرعية. ويمكن أن تشمل عملية الاطلاع النقاط التالية:

- الاطلاع على أنواع المعاملات التي نفذت خلال فترة التدقيق مثل معاملات المراجعة، مراجعة للأمر بالشراء، أجرة تشغيلية، وأجاره منتهية بالتمليك... وهكذا.
- الاطلاع على سياسات واجراءات تنفيذ كل معاملة داخل المصرف الإسلامي، كاطلاع المدقق والمراجع الشرعي بالدورة المحاسبية والمستندية للعمليات الخاضعة لعملية المراجعة والتدقيق.
- الاطلاع على قرارات وتوصيات الهيئة الشرعية التي اتخذت حديثاً بغرض اضافتها إلى استمارات التدقيق.

2.3.2 عملية الإعداد

يجب على المراجع والمدقق الشرعي أن يضع خطة شاملة لتوصيف العمل الذي سيقوم به المدقق الشرعي. وتتضمن عملية الإعداد أمرين هما: إعداد خطة العمل، وإعداد استمارات التدقيق. يمكن أن نوجزها كما يلي:

2.3.2.1 إعداد خطة العمل

يحتاج المراجع الشرعي إلى خطة عمل شاملة وتفصيلية لكل مراحل العمل من أجل أن لا يكون العمل اعتباطياً، ومن أجل أن لا يتم اغفال أي مرحلة مهمة من مراحل التدقيق الشرعي، أو تدقيق معاملات خارج نطاق التدقيق الشرعي. ويجب أن تتضمن هذه الخطة على العناصر التالية:

- تحديد مجالات المراجعة والتدقيق الشرعي، وهي المنتجات أو المعاملات التي يخطط المدقق الشرعي أن يقوم بإجراء عملية التدقيق عليها مثل المراجعة، الإجارة، المشاركة، والحسابات الاستثمارية وغيرها.
- تحديد مكان تنفيذ المراجعة والتدقيق الشرعي.
- تحديد مدة المراجعة الشرعية.
- تحديد حجم العينة التي يريد المدقق الشرعي إجراء التدقيق عليها، وتلعب عوامل كثيرة بتحديد حجم العينة منها قوة أو ضعف الرقابة الداخلية أو الضوابط الشرعية الموجودة في كل الإجراءات والآليات المتبعة لتنفيذ كل معاملة مالية.

2.3.2.2 إعداد استثمارات التدقيق

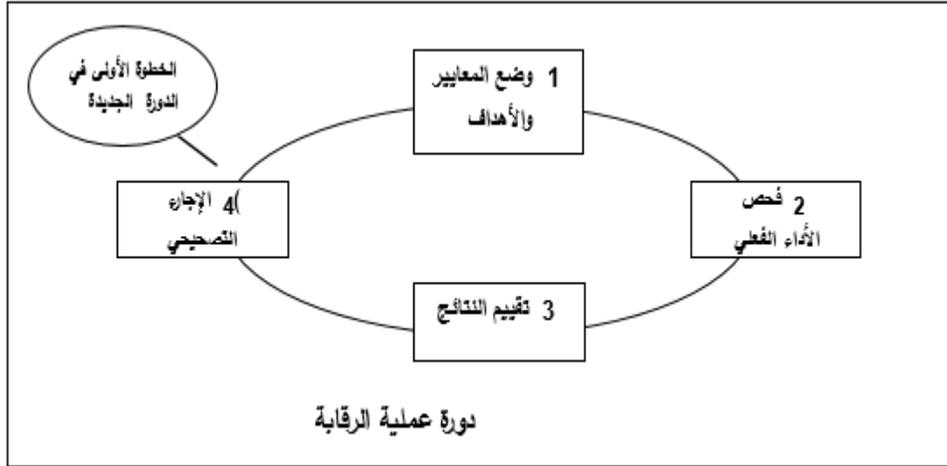
تعد مرحلة اعداد استمارة التدقيق من آخر خطوات تخطيط المراجعة والتدقيق الشرعي، ويتم تصميم هذه الاستمارات من قبل المدقق الشرعي بعد الاطلاع على الأعمال التي سيقوم بها ومراجعتها وبعد الاطلاع على الإجراءات وفتاوى وقرارات الهيئة الشرعية في المصرف الإسلامي. وتصاغ استمارة التدقيق بشكل اسئلة يتم الإجابة عليها بنعم أو لا ، فنعم تعني اتباع المعاملة للضوابط والمعايير الشرعية المقررة من الهيئة الشرعية، ولا تعني عدم التزامها بذلك.

2.4 دراسة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الايوفي

أشارت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الايوفي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2020، ص 87) بأن العمل الميداني في عملية التدقيق الشرعي باستخدام العينات تتم على ثلاث مراحل:

- اجراءات مرحلة الإعداد
 - اجراءات مرحلة التنفيذ
 - اجراءات مرحلة ما بعد التنفيذ: المتابعة والمناقشة والتقرير النهائي
- ويمكن اجمال مراحل اجراءات المراجعة الشرعية على خمس مراحل: 1- التخطيط
- 2- الفحص والتقويم 3- التوثيق 4- التقرير 5- المتابعة. يوضح الشكل الآتي دورة عملية المراقبة خلال عملية التدقيق والمراجعة.

الشكل 1: دورة عملية الرقابة الشرعية



المصدر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2020)، برنامج المراقب والمدقق الشرعي، المنامة، مملكة البحرين، ص 8.

إذاً يجب على المراقب أو المراجع الشرعي أن يتبع عدداً من الخطوات المحددة عند استخدامه لأسلوب العينات الإحصائية في المراجعة والتدقيق الشرعي، وهي خطوات إحصائية بحتة تساعد على توظيف أسلوب العينة الإحصائية بشكل مناسب ودقيق.

2.5 دراسة المرزوقي 2012

أوضحت دراسة المرزوقي أن عملية التدقيق والمراجعة الشرعية بأسلوب العينات يجب أن يتم على عدة خطوات نبينها كما يلي (المرزوقي 2012 ، ص 181):

2.5.1 تخطيط وتصميم العينة

تعتبر عملية تحديد وتصميم العينة من المسائل المهمة جداً وذلك أن عينة الدراسة يجب أن تمثل المجتمع الذي سحبت منه، وإلا سوف يكون تمثيل العينة للمجتمع تمثيلاً متحيزاً وغير دقيق ويؤدي على نتائج غير مضللة وغير صحيحة، ولهذا حرص الباحثين على وضع خطوات محددة واضحة لتحديد حجم العينة وطريق اجرائها. وعليه فإن المراجع أو المدقق الشرعي أن يختار عينة فعالة وتتسم بالكفاءة والتمثيل الحقيقي لمجتمع المعاملات المالية أو الإدارية التي سحبت منه. وهنا يجب على الباحث أن يحدد الأهداف التي يراد تحقيقها والإجراءات التي يجب اتباعها لتحديد هذه الأهداف. ولهذا فهناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب على المدقق الشرعي الأخذ بها عند تصميم العينة ومنها:

- أن تكون العينة المسحوبة من المجتمع الأساسي (مجتمع المعاملات المالية والإدارية) متفقة مع هدف وغاية المراجعة والتدقيق الشرعي.
- تقدير مستوى الأهمية النسبية الأولية لعملية المراجعة والتدقيق الشرعي.
- تحديد مستوى الخطأ المسموح به التي يكون المدقق والمراجع الشرعي على استعداد لقبولها.
- تحديد خصائص مجتمع الدراسة المتمثل بمجتمع المعاملات المالية والإدارية الذي ستسحب منه العينة.
- معدل الخطأ المسموح به للعينات.
- وبناء على ما سبق سوف يكون المراجع أو المدقق الشرعي قادراً على اصدار حكمه المهني في يتعلق بحجم العينة المناسب بما يتلاءم مع اهداف التدقيق الشرعي والمراقبة الشرعية. وعليه يمكن أن تحدد خطوات اجراء المراقبة الشرعية باستخدام العينة الإحصائية بثمانية خطوات هي:

2.5.2 تحديد هدف الاختبار والمراجعة الشرعية

تعتبر عملية تحديد الهدف من المراقبة والتدقيق الشرعي من أولى الخطوات التي يجب على المدقق الشرعي تعيينها وذلك لأن تحديد مجتمع الدراسة وهو مجتمع المعاملات المالية والإدارية في حالتنا يتوقف على الهدف الذي يريد المراجع الوصول إليه من خلال المراقبة الشرعية. فعند اجراء المراجعة والتدقيق الشرعي على المعاملات والعمليات المالية بالمؤسسات المالية والمصارف الإسلامية يكون الهدف التأكد من أن هذه المعاملات المالية تسير وفق قرارات الرقابة الشرعية ووفق أحكام الشريعة الإسلامية. وهذا يساعد على تقييم مدى قوة الرقابة الداخلية وأنه يعمل بشكل فعال أم لا، فإذا زادت نسبة معدل الانحراف الفعلي عن المعدل المسموح به دل على ضعف الرقابة الداخلية للمصرف الإسلامي، وكلما قل معدل الانحراف الفعلي عن المعدل المسموح به دل على قوة النظام الداخلي للمصرف الإسلامي.

2.5.3 تحديد المجتمع ووحدة المعاينة

تعد المعاملات والعمليات المالية التي يتم تنفيذها هي مجتمع الدراسة الأساسي عند اجراء عملية البحث والمراجعة الشرعية في المصارف الإسلامية. وهي المعاملات التي يتم اختبارها ومراجعتها شرعياً وتعد الهدف الأساسي للتدقيق الشرعي. وهناك جملة من الاعتبارات عند تحديد وحدة المعاينة الإحصائية، ووحدة المعاينة هي المفردة التي تشكل موضوعاً للاختبار والبحث، وهذه الاعتبارات هي: أولاً: أن يكون المجتمع متاحاً للاختيار منه. ثانياً: تحديد المعاملات المالية التي تكون جوهرية بصفقتها المفردة، ففي حالة المشتريات أو المبيعات مثلاً تكون فواتير الشراء والبيع هي مجتمع الفحص، أما الفاتورة الواحدة من

المشتريات أو المبيعات تكون هي وحدة المعاينة. وفي حال مراجعة السيارات مثلاً، فإن مجتمع المراجعة والتدقيق الشرعي هو جميع المعاملات التي تمت من خلال عقد المراجعة للسيارات، أما نموذج عقد المراجعة الواحد فهو وحدة المعاينة.

2.5.4 تحديد معدل الانحراف المسموح به

يقصد بالانحراف المسموح به الحد الأقصى للخطأ أو الإخفاق عن اجراء رقابي شرعي معين، والذي يسمح به المدقق أو المراجع الشرعي ويكون مستعداً لقبوله بدون تعديل على المستوى المخطط للمخاطر الرقابية الشرعية على هذا الإجراء الرقابي المعين. يتراوح نسبة الخطأ أو الانحراف المسموح به احصائياً بين 5% الى 10%. وبناء على ذلك يقرر المدقق الشرعي فيما إذا كان المعدل الإخفاقي الحقيقي لمجتمع المعاملات المالية أعلى من الحد المسموح به أو لا. فإذا زاد معدل الانحراف الحقيقي للمجتمع عن معدل الانحراف المسموح به فهنا يقرر المدقق أن هناك مستوى عالي للانحراف أو الخطأ بدرجة غير مقبولة.

2.5.5 تحديد مستوى الثقة المرغوب به

يتوقف تحديد مستوى الثقة المرغوب بشكل كبير على درجة المخاطرة التي يسمح بها المدقق الشرعي، حيث يتناسب مستوى الثقة عكساً مع درجة الانحراف المسموح بها، فإذا كان مستوى الثقة المطلوب 95% يكون معدل الانحراف المسموح به 5%. وإذا كان مستوى الثقة المرغوب 90% فهنا يكون معدل الانحراف المسموح به 10% وهكذا. وعليه فإذا مستوى الثقة الذي يرغب به المدقق الشرعي قد يتغير وفقاً لأغراض

الرقابة الشرعية، فكلما كان نظام المراقبة الداخلي قوي ويتمتع بمستوى ثقة عال، كلما انخفض المستوى المقدر للمخاطر الرقابية.

2.5.6 تحديد معدل الانحراف المتوقع في المجتمع

يرجع تحديد معدل الانحراف المسموح به للمعاملات المالية عند اجراء رقابي معين إلى تقدير المراجع والمدقق الشرعي، ويجب أن لا يتجاوز نسبة الانحراف المتوقع في المجتمع عن المعدل المسموح به. وإذا اعتقد المدقق والمراجع الشرعي أن المعدل الحقيقي للانحراف سوف يتجاوز الحد المسموح به فإنه لا يتم عملية التدقيق بل يستعاض عن ذلك بأحد الاجرائيين التاليين: إما أن يحصل على تأكيد باختبار سياسات أو اجراءات رقابية بديلة، أو تقدير المخاطر الرقابية عند حدها الأقصى. مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل أخرى مثل نتائج المراقبة والتدقيق الشرعي للسنوات السابقة مع مراعاة أي تغييرات قد حصلت في السنة الحالية فيما يتعلق في نظام الرقابة الداخلية، بيئة الرقابة الشرعية، وعليه يمكن للمدقق والمراجع الشرعي أن يقدر نسبة الانحراف المسموح به المتوقع بأحدي الطريقتين التاليين:

1- تعديل معدل الانحراف في السنة الماضية ليعكس أي تغييرات حدثت في نظام الرقابة الداخلية خلال السنة الحالية.

2- اختيار عينة مبدئية صغيرة وتحديد معدل الانحراف فيها، واستخدامه كتقدير لمعدل الانحراف المتوقع في مجتمع العمليات المالية للمصرف.

2.5.7 أخذ حجم المجتمع في الاعتبار

من المتعارف عليه في المجتمع الإحصائي أن حجم العينة يزداد مع تزايد حجم المجتمع، فالعلاقة بينهما طردية، إذ يزيد حجم العينة بزيادة حجم المجتمع وينقص بنقصانه. ولكن هذه الزيادة لا تتم بنفس الوتيرة إذ تتضاءل نسبة الزيادة مع ازدياد حجم المجتمع.

2.5.8 تحديد طريقة اختيار العينة

هناك طرق احصائية عديدة لاختيار حجم العينة، فمنها العينات الإحصائية الاحتمالية، ومنها العينات الإحصائية غير الاحتمالية، ولكل من النوعين الرئيسيين أنواع كثيرة تندرج تحتها. وعليه يجب على المدقق والمراجع الشرعي أن يستخدم إحدى الطرق بما يتناسب مع طبيعة مجتمع الدراسة موضوع المراجعة الشرعية بحيث يكون تمثيل العينة لمجتمع المعاملات المالية والإدارية تمثيلاً دقيقاً، وأن يكون لكل مفردة من مفردات المجتمع الفرصة للاختيار ضمن مفردات العينة. وفي هذا السياق تشير دراسة (زعرب، 2010، ص 35) إلى أن الفرق بين العينات الإحصائية الاحتمالية والإحصائية غير الاحتمالية، أن العينة الإحصائية غير الاحتمالية تعتمد على حكم المدقق المهني بدرجة كبيرة فيما يتعلق بحجم العينة، وطريقة اختيار مفرداتها، وتفسير نتائجها، وقد يعاب عليها أنها قد تكون متحيزة وغير موضوعية بشكل كاف نظراً لاعتمادها بشكل كبير على خبرة وحيادية المراجع والمدقق الشرعي. أما المعاينة الإحصائية الاحتمالية فهي تعتمد على القواعد الرياضية وقوانين الاحتمالات في اختيار العينة وتتميز بأنها توفر نتائج موضوعية ثم تفسر النتائج بشكل موضوعي بعيداً عن التحيز وتمكن المدقق من قياس خطأ المعاينة ومخاطرها بشكل كمي.

2.5.9 تحديد حجم العينة

هناك العديد من العوامل الإحصائية التي يجب أخذها بعين الاعتبار لكي يتم تحديد حجم العينة تحديداً مناسباً، ومن هذه العوامل: 1- مخاطر تقدير المخاطر الرقابية بأقل مما ينبغي فالزيادة في تقديره بأقل مما ينبغي يؤدي إلى تخفيض حجم العينة 2- معدل الانحراف المسموح به، حيث أن الزيادة في تقديره يؤدي إلى تخفيض حجم العينة 3- معدل الانحراف المتوقع في المجتمع حيث يزيد حجم العينة بزيادة معدل الانحراف المتوقع 4- حجم المجتمع، حيث يزيد حجم العينة بزيادة حجم المجتمع.

2.5.10 اختيار مفردات العينة

تعتمد طريقة اختيار العينة على الأسلوب الإحصائي المعتمد في الاختيار، فهناك العينات الإحصائية الاحتمالية ولها طرقها، وهناك العينات الإحصائية غير الاحتمالية، فعلى المدقق والمراجع الشرعي اختيار طريقة المعاينة الإحصائية بما يتوافق مع أهداف المراجعة الشرعية وطبيعة مجتمع الدراسة المتمثل في المعاملات المالية والإدارية في المصارف والمؤسسات الإسلامية التي سيتم سحب العينة منها بحيث يكون هناك فرص متساوية للاختيار لكل مفردة من مفردات مجتمع الدراسة، وهذا يتطلب أن تكون عملية السحب عشوائية بعيدة عن التحيز.

2.5.11 تنفيذ اجراءات المراجعة

بعد الانتهاء من مرحلة تصميم خطوات العينة واختيار أسلوب المعاينة الإحصائية المناسب، يشرع المدقق والمراجع الشرعي في تنفيذ اجراءات المراجعة الشرعية على جميع

- المفردات التي تم اختيارها وذلك لتسجيل الانحرافات والملاحظات الشرعية، وهنا يجب أن يأخذ المراجع والمدقق الشرعي جملة من الأمور بعين الاعتبار ومنها:
- يجب أن يفرق المراجع والمدقق الشرعي بين الانحرافات والملاحظات التي تتكرر بصورة مستمرة، وتلك التي تحدث بصورة غير منفردة وغير متكررة.
 - يعتبر ضياع بعض المستندات التي وقع عليها الاختيار كعينة انحرافاً عن الإجراءات الرقابية، ويجب استخدام اجراءات بديلة يمكن من خلالها توفير دليلاً مناسباً يمكن من خلاله الوصول إلى استنتاج مناسب.
 - يمكن للمدقق والمراجع الشرعي أن يستبدل المستندات والمعاملات الضائعة والتي وقع عليها الاختيار كعينة للبحث بأخرى يتم اختيارها عشوائياً إذا كانت لا تؤثر على تقويم المراجع الشرعي لنتائج العينة.

2.5.12 تقويم نتائج العينة

- بعد انتهاء عملية اجراءات المعاينة الإحصائية على مفردات العينة يقوم المراجع والمدقق الشرعي بعملية مراجعة وتقويم لنتائج العينة الإحصائية وذلك للوصول إلى معدل الانحراف الحقيقي للعينة، والذي يمكن تعميمه على مجتمع الدراسة بحيث يمكن اعتباره معدل الانحراف لمجتمع المعاملات المالية والإدارية التي قام المدقق الشرعي بأجراء سحب العينة منها. وهنا تظهر حالتين:
- الحالة الأولى: إن نتائج المعاينة الشرعية تؤيد المستوى المخطط للمخاطر الرقابية، فإن المراقب الشرعي لا يكون في حاجة إلى تعديل الإجراءات المخططة للتدقيق الشرعي.

- الحالة الثانية: إن نتائج المعاينة الشرعية لا تؤيد المستوى المخطط للمخاطر الرقابية، فهنا يقوم المدقق الشرعي بأجراء الاختبارات الرقابية باتباع اساليب أخرى ملائمة.
- ويجب أن يأخذ المدقق الشرعي بعين الاعتبار طبيعة ونوعية الانحراف والمخالفة الشرعية، والعلاقة بينها وبين الجوانب الأخرى للتدقيق الشرعي.

2.5.13 توثيق اجراءات المعاينة

- يجب على المدقق الشرعي والمراجع الشرعي بتوثيق جميع مراحل المعاينة الإحصائية بدءاً من تخطيط العينة، وأسلوب اختيار مفردات العينة وانتهاءً بتحليل وتقويم نتائج التدقيق والمراجعة الشرعية. يمكن للمراجع استخدام نماذج عمل جاهزة مرتبطة بعملية التدقيق الشرعي لتسهيل وبيان وتوثيق خطوات المعاينة الإحصائية بهدف رصد المخالفات الشرعية. يجب أن تتضمن عملية التوثيق البنود التالية:
- وصف للإجراء الرقابي الشرعي الذي تم اختياره.
- اهداف المراجعة والتدقيق الشرعي بالإضافة إلى وصف لإجراءات المراجعة الشرعية الأخرى المرتبطة بهذه الأهداف.
- تعريف مجتمع المعاملات المالية وعينة الدراسة المسحوبة منها.
- تحديد مخاطر القبول الخاطئ، مخاطر الرفض الخاطئ، الخطأ المسموح به، ومستوى الخطأ المتوقع في المجتمع مع تقدير مبرر لكل منها.
- تحديد ووصف لأسلوب المعاينة الإحصائية المستخدم.
- الأسلوب الإحصائي المعتمد لتحديد حجم العينة المسحوبة من مجتمع الدراسة.

- تحديد ووصف لأسلوب اختيار العينة.
 - وصف اجراءات المعاينة التي تم اتباعها وقائمة بالملاحظات التي تم اكتشافها في العينة.
 - ملخص بعملية التقويم والمراجعة والتدقيق والاستنتاجات التي توصل إليها المراجع والمدقق الشرعي.
- نلاحظ من الدراسات السابقة أنه تم عرض خطوات المعاينة الإحصائية المتبعة في مختلف المجالات، وقد تم توظيفها في عملية المراجعة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، وذلك من أجل أن تكون دليلاً عملياً للمدققين الشرعيين والمراجعين الشرعيين لإجراء المراقبة الشرعية باستخدام أسلوب العينة الإحصائية، علماً أن أبحاث عديدة تشير إلى أن أسلوب العينة الحكمية أو القصدية هي الأكثر شيوعاً لدى هيئات الرقابة الشرعية لسهولة واعتمادها على خبره المراجع والمدقق الشرعي.

3. المطلب الثاني: أنواع الخطط في الرقابة الشرعية باستخدام أسلوب

العينات غير الإحصائية

يتم في هذه المرحلة اعداد الهدف العام والأهداف الخاصة للرقابة الشرعية، وذلك من المهام الرئيسية لهيئة الرقابة الشرعية، ثم رسم الخطة الخاصة بالتدقيق والمراجعة الشرعية باستخدام أسلوب العينة الإحصائية، وذلك يتم من خلال اعادة تقويم وفحص المعاملات المالية والعقود والاتفاقيات واجراءات العمل في المصارف الإسلامية.

أكدت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الايوفي (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الايوفي، 2020 ، ص 82)، أنه في علم المراجعة

يعتبر التخطيط أولى خطوات العمل الميداني، وهذا يتطلب وضع خطة شاملة لعمل المراجعة بحيث تغطي جميع واجه نشاط المؤسسة، بحيث تحدد نوع العمل الواجب القيام به في فترة زمنية معينة وباستخدام موارد معينة. وأنه من جهة المنظور الزمني فإن هناك ثلاث أنواع من الخطط: الخطط الإستراتيجية- الخطط السنوية-الخطط التشغيلية. وفيما يلي بيان لما تتضمنه خطط الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي بحسب هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الأيوبي:

3.1 القسم الأول: خطط الرقابة الشرعية الإستراتيجية

وتتضمن هذه الخطط جميع الخطط المتعلقة بالتدقيق الشرعي في المؤسسة لفترة تتراوح بين سنتين إلى خمس سنوات، وهنا يؤخذ بعين الاعتبار أي نشاط ذو مخاطر عالية ويكون له الأولوية على غيره. وهي عبارة عن وثيقة عمل داخلية تشمل اجمالي دورة العمل في إدارة التدقيق الشرعي، ومن أبرز سمات خطة الرقابة الإستراتيجية الشرعية ما يلي:

- يتم اعدادها من قبل إدارة التدقيق والمراجعة بعد معرفة كاملة بأنشطة المؤسسة وتحديد المراجعين الملائمين للقيام بالوظيفة.
- يتم تحديد جميع مجالات المراجعة فيها.
- تقوم الخطة الإستراتيجية بوضع أولوية في وقت تنفيذ التدقيق والمراجعة. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك اعمال يجب مراجعتها بصورة منتظمة، وأخرى يمكن مراجعتها على فترات متباعدة مرة كل سنتين أو ثلاث سنوات.
- تكون الأولوية للأنشطة التي تكون عرضة للخطر أكثر من غيرها.

- يتم تحديد المهام الممكن الاستغناء عنها في حال عدم توفر العدد الكافي من المراجعين أو في حال كان مستوى الكفاءة للمراجعين غير كاف، ومناسب للعمل للأنشطة التي يتم مراجعتها.

3.2 القسم الثاني: الخطة السنوية

وتتضمن هذه الخطط جميع الخطط المتعلقة بالتدقيق الشرعي في جميع أنشطة المؤسسة لفترة لا تزيد عن سنة. وتستخدم في إطار الخطة الإستراتيجية، ومن أبرز معالم وسمات هذه الخطة مايلي:

- تعد هذه الخطة من قبل إدارة التدقيق الشرعي.
- تتضمن تحديداً تفصيلياً للمجالات محل المراجعة والإدارات التي تمارس فيها.
- تعد على اساسها جداول العمل لكل موظف من موظفي الإدارة.
- تمكن مدير الإدارة من متابعة عمل الإدارة، والوقوف على ما تم تحقيقه من أهدافها.
- تمكن إدارة المؤسسة من الوقوف على ما تقدمه إدارة المراجعة في تحقيق أهدافها.
- يجب أن يراعى عند إعداد الخطة مجالات المراجعة التي تقترح المؤسسة التركيز عليها أو استهدافها بالمراجعة.
- يجب أن تتصف الخطة بالمرونة بحيث يمكنها استيعاب المجالات الجديدة للمراجعة التي قد تطرأ أثناء فترة الخطة .
- يجب مناقشة الخطة مع مجلس الإدارة وقرارها قبل البدء بها في كل عام.

- توزع الخطة المعتمدة على إدارة المؤسسة لاطلاعها على أنشطة إدارة التدقيق المتصلة بعملها.

3.3 القسم الثالث: الخطط التشغيلية

وتتضمن هذه الخطط وصف لإجراءات المراجعة والتدقيق الشرعي الميداني، وتمر بثلاث مراحل: مرحلة الإعداد للتدقيق الشرعي، مرحلة التنفيذ، مرحلة ما بعد التنفيذ. يجب أن تقوم إدارة الرقابة الشرعية بالمصارف الإسلامية أن تولي الاهتمام الكافي لهذه الخطط، ويجب أن تحتوي هذه الخطط على ما يلي:

- جميع الإدارات في المصارف الإسلامية وجميع الأنشطة الخاضعة للرقابة الشرعية.

- أن تشمل الخطط على الفترة الزمنية التي تغطيها الرقابة الشرعية.

- تاريخ بداية ونهاية عملية الرقابة الشرعية.

- تحديد أسلوب المعاينة الإحصائية هل هو شامل لكل مفردات المجتمع أم

بأسلوب العينة.

- تحديد حجم العينة الإحصائية التي تم سحبها من المجتمع الأصلي.

- تحديد موضوع الرقابة الشرعية.

- تحديد اساليب الرقابة الشرعية.

- تحديد جميع المستلزمات اللازمة لإجراء الرقابة الشرعية.

تعد هذه الخطط بمثابة الدليل العملي والمرشد لتنفيذ عملية الرقابة الشرعية، ووسيلة من وسائل متابعة الرقابة الشرعية وتقويم أدائها. وتعد كذلك الوثيقة التي تثبت قيام المدقق والمراجع الشرعي بعمله، ووسيلة للتنسيق والتكامل بين أجهزة الرقابة الأخرى.

وتتم هذه العمليات في نهاية السنة المالية بالتقرير الشرعي الختامي الذي ينشر مع القوائم المالية، ويقدم إلى الجمعية العمومية للمساهمين.

4. المطلب الثالث: أنواع التقارير في عملية التدقيق الشرعية باتباع

أسلوب العينة الإحصائية

هناك مجموعة من التقارير التي يعدها المراجع والتدقيق الشرعي ولها أهمية كبيرة حيث توضح مدى التزام المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية، توثق عمل المدققين الشرعيين بكل مراحل عملية المراقبة الشرعية وتشكل مصدراً مهماً لهيئة الرقابة الشرعية لإصدار تقاريرها النهائية. وتتضمن هذه التقارير عادة نتائج التدقيق المتعلقة بالعينة، وكذلك رأي هيئة الرقابة الشرعية فيها، ويتم ذلك من خلال مستند رئيسي هو استمارة التدقيق الشرعي. يوجد هناك ثلاث أنواع من التقارير بحسب دراسة المرزوقي (المرزوقي، 2012، 197):

4.1 تقارير الزيارة الميدانية

يقوم بأعداد هذه التقارير المدقق الشرعي أو المراجع الشرعي للمسؤول أو المشرف عن الرقابة الشرعية، ويوضح في هذا التقرير ما تم تنفيذ من عملية التدقيق باستخدام العينة الإحصائية والنتائج الإيجابية أو السلبية التي تم التوصل إليها.

4.2 تقارير المتابعة

تعد هذه التقارير إدارة الرقابة الشرعية وتيم توجيهها إلى الإدارات المعنية لاستكمال رأيها بخصوص الملاحظات الشرعية التي تم رصدها.

4.3 التقرير الختامي

يعد هذا التقرير ملخص للتقارير السابقة ويتضمن هيئة الرقابة الشرعية بشأن مدى التزام المصرف بأحكام الشريعة الإسلامية.

الشكل 2: مثال عن تقرير هيئة الرقابة الشرعية

تقرير هيئة الرقابة الشرعية

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه .
إلى مساهمي - شركة الكويت وآسيا القابضة .
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وفقاً لعقد الارتباط الموقع معنا، قمنا بتدقيق العقود والمعاملات التي أبرمتها الشركة لإبداء الرأي في مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها في الآراء والإرشادات والقرارات الشرعية التي تم إصدارها من قبلنا خلال الفترة المنتهية في 2007/12/31م .

تقع مسؤولية الالتزام بتنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها من قبلنا على إدارة الشركة، أما مسؤوليتنا فتتخصص في إبداء رأي مستقل في مدى التزام الشركة بذلك بناء على تدقيقنا.

لقد قمنا بتدقيقنا طبقاً لمعايير الضوابط الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تتطلب منا تخطيط وتنفيذ إجراءات التدقيق والمراجعة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات والإقرارات التي نعتبرها ضرورية لتزويدنا بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن الشركة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها من قبلنا .

لقد قمنا بتدقيقنا على أساس فحص كل نوع من أنواع العقود والمعاملات المنفذة خلال الفترة، ونعتقد بأن أعمال التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً مناسباً لإبداء رأينا.

في رأينا:

إن الشركة خلال الفترة المحددة ملتزمة بواجباتها تجاه تنفيذ العقود والمعاملات طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية كما تم بيانها في الآراء والإرشادات والقرارات الشرعية التي تم إصدارها من قبلنا خلال الفترة المحددة، ولم يظهر لنا وجود مخالفات شرعية تتعارض مع هذا الرأي .

إن الشركة غير مخولة بإخراج الزكاة، وتقع مسؤولية إخراجها على المساهمين .

هيئة الرقابة الشرعية

رئيس هيئة الرقابة الشرعية عضو هيئة الرقابة الشرعية العضو التنفيذي لهيئة الرقابة الشرعية

1429/02/28

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2020)، مرجع سابق

ذكره ، ص 135.

من جهتها تشير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2020، ص 84) إلى أنه على صعيد المراقبة الشرعية والمراجعة هناك بصفة عامة مجموعتين من التقارير:

4.4 تقارير عن أنشطة إدارة المراجعة الشرعية

وفي هذا النوع من التقارير يقوم مدير المراجعة الشرعية بأعداد التقارير وتقديمها بشكل منتظم إلى المستوى الإداري الذي يتبعه حول سير عملية المراجعة والتدقيق على مستوى المؤسسة، وعليه يجب أن يتضمن التقرير على المعلومات التالية:

- التمييز بين الوقت المنصرف في تنفيذ مهام المراجعة والوقت المنصرف في مهام أخرى غير المراجعة لتحديد مدى الانحراف في تنفيذ الخطة، مع تحديد سبب الانحراف .
- الأنشطة المنجزة فعلاً مقارنة بما سبق التخطيط لإنجازه، مع تحديد سبب الانحراف.

4.5 تقارير عن مدى الالتزام

تشمل هذه المجموعة على التقارير التي تبين الملاحظات والتقييمات الشرعية حول التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية، وهي أربعة أنواع، وتستخدم الأنواع الأربعة في التدقيق الشرعي الخارجي، بينما يستخدم النوعان الأول والثاني فقط من التقارير الأربعة في التدقيق الشرعي الداخلي:

- النوع الأول: استمارة التدقيق الشرعي: وهو تقرير يشمل عملية التدقيق الشرعي المنجز على مستوى العينة، وذلك وفق اختبارات التدقيق المعتمدة في الخطة التشغيلية.

الشكل 3: عينة استمارة تدقيق في بنك الراجحي

استمارة تدقيق رقم (4)
تدقيق عينة اعتمادات مشاركة

معلومات عن المشتري	الإقامة	الفرع	الموظف
رقم الاعتماد			
تاريخ الاعتماد	<input type="checkbox"/> داخلي	<input type="checkbox"/> بري خارجي	<input type="checkbox"/> خارجي
نوع البطاقة			
تاريخ وصول المستندات			
نوع المستندات	<input type="checkbox"/> CIF <input type="checkbox"/> FOB	<input type="checkbox"/> CFR <input type="checkbox"/> FOB	<input type="checkbox"/> CIF <input type="checkbox"/> FOB
مكان الاعتماد	مستوعج	مستوعج	مستوعج
التاريخ المرسل	<input type="checkbox"/> قبول <input type="checkbox"/> اطلاق	<input type="checkbox"/> قبول <input type="checkbox"/> اطلاق	<input type="checkbox"/> قبول <input type="checkbox"/> اطلاق
تاريخ الحسب			
اسم العميل			
اسم المسؤول			
التكامل إن وجد			

التأكد من استخدام المستندات الجيزة واستيفاء البيانات :

م	اسم المستند	تاريخه	استيفاء الترخيص	استيفاء الترخيص	رقم القرار					
١	قائمة مبررة									
٢	طلب مشاركة									
٣	تعمل التسهيلات									
٤	طلب مشاركة									
٥	فتح الاعتماد									
٦	إثراء									

بعد قراءتك للتصويبات الشرعية لاعتمادات المشاركة ... حدد نوع العقوبة أعلاه وتأكد من شرعية الإجراءات على النحو الآتي :

عند تحقق الشرط ، وإثارة عند عدم تحقق الشرط، وإثارة عند عدم تطابق الشرط .

١- تأكد أن العميل والشركة قد أودعا حصيلهما في حساب مخصص للمشاركة

٢- تأكد أن جميع السهوبات من هذا الحساب لا تفرش المشاركة

٣- تأكد أن التأمين وثلاثة تنقل ومصروفات استيراد البضاعة حتى وصولها يتملها الطرف الأول

٤- طرق تصفية المشاركة :

أ - بيع الشركة للبضاعة في السوق ومن ثم يدفع للشركة حصتها في المشاركة

ب- شراء الشركة حصة الشركة بشئ من ممتلك عليه

ج- شراء الشركة حصة الشركة بشئ من ممتلك عليه

<input type="checkbox"/>	* تأكد أن أي لشركاء ترتب على المشاركة (حالة التصفية) يتمثلها الطرفان بحسب نسبة كل طرف (ما لم يتفرد أحدهما بتعد أو تكبير).
<input type="checkbox"/>	* ٦ - تأكد من توثيق تاريخ وصول البضاعة على مستندات الاعتماد ويكون مطابقا لتاريخ نموذج ١٦٨ *
<input type="checkbox"/>	* ٧ - تأكد أن تاريخ عقد البيع ليس سابقا لتاريخ وصول البضاعة إلى العميل
<input type="checkbox"/>	* ٨ - في حالة ورود مصروفات بعد عقد البيع تأكد من موافقة العميل على خصم حصة الشركة من حسابه أو أن الشركة تحصلتها
<input type="checkbox"/>	* ٩ - من بيانات المورد والعميل تأكد أن أحدهما ليس ملكا لجزء حاسب من شركة الأخر
<input type="checkbox"/>	* ١٠- تأكد من عدم أخذ موافقة العميل على نسبة ربح المشاركة مقدما قبل وصول البضاعة بهلاحظة تاريخ النموذج
<input type="checkbox"/>	* ١١- في حالة اعتمادات القبول تأكد من عقد البيع والسند لأمر أن الشركة ملزمة مدة التأجيل المشتري (التشريك) بدون اعشاء أرباح عليها
<input type="checkbox"/>	* ١٢- تأكد أن بضاعة اعتماد المشاركة لم تكن أصلا موضوع اعتماد إطلاق أو قبول في حالة شراء تشريك لحمصة الشركة
<input type="checkbox"/>	* ١٣- في المشاركة الثابتة والفارجية الثورية تأكد من حيوية الشركة للبضاعة قبل البيع على العميل بأحد الإجراءات للتبعية ،
<input type="checkbox"/>	* دخول البضاعة مستودعات الشركة (شرط الاعتماد CFR أو CIF ونحوهما) وتوقيع الشركة باستلامها
<input type="checkbox"/>	* أو نقل البضاعة على حساب المشاركة بسبابت الشركة إلى محل العميل (شرط FOB ونحوه)
<input type="checkbox"/>	* أو نقل البضاعة على حساب المشاركة بسبابت طرف ثالث (. . .) إلى محل العميل (شرط FOB ونحوه)
<input type="checkbox"/>	* أو نقل البضاعة الخاصة (الفرسلة ونحوها) على حساب المشاركة بسبابت المورد إلى محل العميل (شرط FOB ونحوه)
<input type="checkbox"/>	* تأكد قبل توقيع أحد الشريكين أو وكليتهما (التنقل) على استلام البضاعة من المورد في حالات مشابهة
<input type="checkbox"/>	* ١٤- تأكد من تعيين ثلاثة تنقل في بيان التصفية في حالات اعتمادات FOB ونحوها (شاهدية والفارجية)
<input type="checkbox"/>	* ١٥- تأكد من استخدام التمازج الخاصة بالمشاركة
<input type="checkbox"/>	* ١٦- تأكد من استخدام التمازج المجازة من الهيئة الشرعية
<input type="checkbox"/>	* ١٧- تأكد من اشتراط بيانات التمازج والعمود وتحديد نسبة المشاركة وتوقيع الطرفين
إيضاحات وملاحظات أخرى :	
* وأي الفرع:	
<input type="checkbox"/>	* تأكد من إرفاق المستندات المؤيدة عند وجود مخالفة
المراجع اليدوي : تاريخ المراجعة : / / ١٤١٦ هـ الموافق / / ١٩٩٤ م	
* وإلى إدارة الرقابة الشرعية :	
المراقب الشرعي : تاريخ المراجعة : / / ١٤١٦ هـ الموافق / / ١٩٩٤ م	
Form - 4	
صفحة ٢ من ٢	

المصدر: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (2020)، برنامج

المراقب والمدقق الشرعي، المنامة، مملكة البحرين، ص126.

- النوع الثاني: التقرير الأولي للتدقيق الشرعي: وهو تقرير تفصيلي بالملاحظات الناتجة عن مراجعة الإلتزام، ويرفع هذا التقرير بعد الحصول على رأي العميل إلى هيئة الرقابة الشرعية إذا كان التدقيق خارجياً، وإذا كان التدقيق داخلياً يرفع بعد الحصول على رأي الإدارة المعنية إلى لجنة المراجعة داخل المؤسسة.

- النوع الثالث: التقرير النهائي: وهو تقرير نمطي مختصر Short form، مضمونه رأي المراجع الخارجي والهيئة في معاملات المؤسسة، والتقرير المختصر هو الهدف الرئيس من المراجعة الشرعية الخارجية ويقدم للجمعية العمومية.

- النوع الرابع: خطاب الإدارة: هو تقرير إلى إدارة المؤسسة بنقاط الضعف في نظام الرقابة الشرعية الداخلية ووسائل تلافيها تحسیناً للنظام. ويقدم هذا التقرير خدمة نافعة للإدارة بتكاليف معقولة، والمراجع الخارجي أكفأ الأشخاص في هذا الشأن.

5. المطلب الرابع: الآثار الشرعية للعينات غير الإحصائية الإيجابية

يمكن تقسيم المعاينة الإحصائية بحسب النتائج التي توصل إليها المراجع والمدقق الشرعي إلى عينات ايجابية وعينات سلبية، وذلك حسب أثرها على العمليات المالية في المصارف الإسلامية وعلى التقارير الشرعية النهائية. وهنا تبرز أهمية التعريف بمفهوم العينات الإيجابية وأثارها الشرعية.

5.1 مفهوم العينات الإيجابية

يمكن تعريف الايجابية بأنها العينات التي تم سحبها من مجتمع الدراسة - مجتمع المعاملات المالية المنفذة - للقيام بمراجعتها وتدقيقها من قبل المراجع أو المدقق الشرعي، وتبين عدم وجود أي مخالفات شرعية مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية وقرارات هيئة الرقابة الشرعية كهيئة مسؤولة عن تطبيق هذه الأحكام.

5.2 الآثار الشرعية المترتبة على العينات الإيجابية

ويترتب على العينات الإيجابية أثراً شرعية تؤكد سلامة سياسات واجراءات المصارف الإسلامية في تعاملاتها المالية مع المستفيدين، ويمكن توضيح الآثار الشرعية المترتبة على العينات الإيجابية بما يلي:

5.2.1 اثبات حل أرباح المعاملات المالية وطبيها

يعتبر الحكم على المعاملات المالية للمصارف الإسلامية بأنها مشروعة وحلال نظراً لإتباعها أحكام الشريعة الإسلامية في باب المعاملات المالية من أهم الآثار المترتبة على

العينات الإيجابية التي تم تدقيقها ومراجعتها من قبل المراجع الشرعي وتبين خلوها من أي ملاحظات أو مخالفات شرعية. وهذا يمكن الهيئة الشرعية من الحكم على مجتمع المعاملات المالية التي تم سحب العينة منها بأنها تعاملات مالية حلال ومشروعة وتتبع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

5.2.2 اثبات وجوب اخراج الزكاة

بعد التأكد من مشروعية التعاملات المالية للمصرف الإسلامية يقوم المراجع والمدقق الشرعي في هذه الحالة بمتابعة اخراج الزكاة من رأس المال المصرف الإسلامي. وهنا تقوم إدارة المصرف بحساب الزكاة وفق الأسس الشرعية عند اكتمال نصاب اخراج الزكاة، فيتم تحديد مقدار الزكاة واخراجها وفق مصارف الزكاة المشروعة في الدين الإسلامي.

5.2.3 الحكم على باقي المعاملات المالية وفق العينة الإيجابية

نظراً لأن العينة الإحصائية التي تم سحبها من مجتمع المعاملات المالية تمثل المجتمع تمثيلاً دقيقاً وفق الأسس العلمية الصحيحة، ونظراً لأن هذه العينات عينات إيجابية تبين موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وثبت خلوها من أي مخالفات شرعية، فإن المراجع والمدقق الشرعي يقدر أن يحكم على باقي المعاملات المالية التي لم يتم معاينتها بأنها حلال وخالية من المخالفات الشرعية.

5.2.4 التقرير الشرعي التنظيف

يقوم المراجع والمدقق الشرعي بإصدار تقارير دورية وسنوية عن مشروعية المعاملات المالية التي يقوم بها المصرف الإسلامي، على ضوء هذا التقرير تقوم هيئة الرقابة الشرعية تقريراً سنوياً تبين فيه رأيها عن مدى التزام المصرف بالشريعة الإسلامية فيما يتعلق بتعاملاته المالية. فإذا تبين لهيئة الرقابة الشرعية سلامة التعاملات المالية للمصرف من أي مخالفات شرعية من خلال العينة الإحصائية التي تم سحبها من مجتمع المعاملات المالية للمصرف ففي هذه الحالة يمكن لهيئة الرقابة الشرعية من إصدار تقريراً يبين أن التعاملات المالية للمصرف تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وتصدير تقريراً يوثق هذا الحكم ويسمى بالتقرير التنظيف. ويتم عادة عرض هذا التقرير على الجمعية العمومية سنوياً مما يزيد الثقة ويزيد الاطمئنان لدى الأعضاء وعلى المتعاملين مع المصرف بأن تعاملات المصرف المالية سليمة وشرعية وتتفق وأحكام الشريعة الإسلامية مما قد يزيد الاستثمارات المالية في المصرف.

5.2.5 اثبات نسبة العينة أو تقليلها

تدل ايجابية العينات الإحصائية على قوة النظام الداخلي للمصرف الإسلامي، حيث أدى هذا النظام إلى أن جميع المعاملات المصرفية تمت بطريقة شرعية خالية من الأخطاء الشرعية الجوهرية. وبناء عليها يستطيع المراجع والمدقق الشرعي من تثبيت حجم العينة للسنوات القادمة إذا تبين له أن حجم العينة كاف ومناسب ويمكنه أيضاً من تقليل حجم العينة إذا كانت هناك أخطاء بسيطة ومخاطر قليلة.

6 نتائج البحث

- 1- هناك ضوابط ومعايير يجب على المؤسسات المالية الإسلامية الأخذ بها لتكييف أسلوب العينات كطريقة للرقابة الشرعية، وهذا يتطلب توفر عناصر أساسية مثل: موارد بشرية مؤهلة شرعياً ومهنيّاً، توفر مرجعية شرعية، الفصل بين المصالح المتعارضة محاسبياً وإدارياً وشرعياً، توفر فريق تدقيق شرعي داخلي.
- 2- اتفقت الدراسات والبحوث المتعلقة بموضوع البحث على هدف الرقابة والتدقيق الشرعي بكونه ينحصر في عملية ضبط التزام المصارف الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها فيما يتعلق بالأموال، ولكنها اختلفت في الإجراءات والخطوات المتبعة لتدقيق ومراجعة التزام هذه المؤسسات بالشريعة الإسلامية.
- 3- في علم المراجعة يعتبر التخطيط أولى خطوات العمل الميداني، وهذا يتطلب وضع خطة شاملة لعمل المراجعة بحيث تغطي جميع أوجه نشاط المؤسسة، بحيث تحدد نوع العمل الواجب القيام به في فترة زمنية معينة وباستخدام موارد معينة. وأنه من جهة المنظور الزمني فإن هناك ثلاث أنواع من الخطط: الخطط الإستراتيجية، الخطط السنوية، والخطط التشغيلية.
- 4- هناك مجموعة من التقارير التي يعدها المراجع والتدقيق الشرعي ولها أهمية كبيرة حيث توضح مدى التزام المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمعاملات المالية، توثق عمل المدققين الشرعيين بكل مراحل عملية المراقبة الشرعية وتشكل مصدراً مهماً لهيئة الرقابة الشرعية لإصدار تقاريرها النهائية. وتتضمن هذه التقارير عادة نتائج التدقيق المتعلقة بالعينه، وكذلك رأي هيئة الرقابة الشرعية فيها، ومن هذه التقارير: تقارير الزيارة الميدانية، تقارير المتابعة، التقرير الختامي.

5- ينتج عن العينات الإيجابية أثراً شرعية تؤكد سلامة سياسات واجراءات المصارف الإسلامية في تعاملاتها المالية مع المستفيدين، ويمكن توضيح الآثار الشرعية المترتبة على العينات الإيجابية بما يلي: اثبات حل الأرباح المعاملات المالية، اثبات وجوب إخراج الزكاة، الحكم على باقي المعاملات المالية وفق العينة الإيجابية بأنها خالية من المخالفات الشرعية، اصدار التقرير الشرعي النظيف يبين أن التعاملات المالية للمصرف تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية، اثبات نسبة العينة أو تقليل حجمها.

REFERENCES

- Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (2020), Shariah Monitor and Auditor Program, Manama, Kingdom of Bahrain.
- Al-Bashir Al-Fateh Bashir Idris (None), Measuring the Effectiveness of the Governance Role of Internal Audit in Internal Control in Sudanese Banks - A Field Study - College of Business Administration, Taif University, Saudi Arabia.
- Al-Marzouqi Adel Hassan Muhammad Mubasri (2012), Statistical Samples in Sharia Supervision - An Applied Sharia Study on Models of Islamic Banks, Master's Thesis in Jurisprudence and its Fundamentals, College of Sharia and Islamic Studies, University of Sharjah, Emirate of Sharjah, United Arab Emirates.
- Al-Mutairi Issa Bin Sanad Bin Ghannam Al-Suhaimi (2010), Internal Control in Islamic Banks and Financial Institutions and Its Impact on the Prevention of Financial Crimes, Master's Thesis in Criminal Justice, College of Graduate Studies, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, Saudi Arabia.

- Al-Nono Kamal Muhammad Saeed Kamel (2009), The Extent of Application of the Accepted Internal Audit Standards in Islamic Banks Operating in Gaza, Master's Thesis in Accounting and Finance, College of Commerce, Islamic University of Gaza, Gaza Palestine.
- Makhlouf Ahmed Mohamed (2007), Internal auditing in light of international standards for internal auditing in Jordanian commercial banks, Master's thesis in money and finance, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers, Algeria.
- Naziha Makedish (2010), The Importance of the Inspection Method in Statistical Studies - An Applied Study on Governance at the Algerian University through Probing Opinions. Master's Thesis in Management Sciences: Specialization in Quantitative Techniques, Faculty of Economics and Management Sciences, Farhat Abbas University, Setif, Algeria.
- Zakaria Yahya Muhammad (2019), The Scientific Guide for the Shari'a Auditor in Islamic Banks, Master's Thesis in Islamic Economics, Da'wah University Institute for Islamic Studies, Kai University, Gaza, Palestine.
- Zorob Al-Hassan Mahmoud (2010), Factors Affecting the Use of the Statistical Sample in the Auditing Process - An Analytical Study of the Opinions of External Auditors in the Gaza Strip, Master's Thesis in Accounting and Finance, College of Commerce, Islamic University, Gaza, Palestine.